المحاضرة الثانية

النحو العربي والسماع

أمينة طيبي

أستاذة

جامعة سيدي بلعباس

اعتمدت الدّراسات اللّغوية في بدايتها على حاسة السّماع، حيث كانت هذه الأخيرة أنشط طريقة لجمع مواد اللغة، وعدّها العرب الوسيلة المثلى في اكتساب ونقل كل معارفهم، بل كانت في نظرهم خير مزية لنقل الشعر عن رواته وحفظته، وأسمى طريقة لتلقي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وبها ماز النحاة واللغويون ودرسوا اللهجات العربية مستوضحين جيدها من خبيثها، حسنها من ضعيفها، ومنه سن النقاد آراءهم وأحكامهم، فالسمع" أبو الملكات اللسانية"(1)وأرقاها.

واعتماد التراث العربي في نقله وتبليغه على السماع قد أديا إلى تخليص العربية في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كل ما يشوبها من المركبات الصوتية العسيرة نطقا وغير المستساغة سماعا، مما سبغ الكلام العربي انسجاما واتّزانا وعلى الكلمة العربية سلاسة وانسيابا ومسحة موسيقية انمازت بها عن سائر أخواتها الساميات(2).

هذه المزية انطلق منها النحاة في بداية الأمر لسن قواعدهم النحوية، واضعين من خلالها منهجا محكما لضبط قواعدهم وتخريجاتهم، وهم أثناء ذلك اصطدموا بشيء لم يكن في الحسبان إنه الأحكام المسبقة أو كما يصطلح عليه" المعيارية".فكيف حدث هذا الاصطدام؟ وكيف أثر على التقعيد النحوي؟

قبل أن نتحدث عن الاصطدام لابد أن نشير إلى المنهج الذي اتبعه القدامى أثناء جمعهم المادة اللغوية التي قننوا من خلالها للنحو العربي، لأن الأقوال كثيرة في هذه المسألة وأكثر الدارسين المحدثين يعتقد أن السلف لم يكن لهم منهج واضح، غير أن المتمعن لعملهم يصل إلى نتيجة حتمية هي أن القدامى كان لهم منهج دقيق- ينسب اليوم إلى اللسانيات الحديثة مع أن العرب لها فضل السبق إليه- وهو المنهج الوصفي، وسنوضح ذلك أكثر.

المنهج الوصفي هو الدراسة العلمية للغة، في مكان وزمن معينين، إذن أوليس ما فعله العرب يدخل في هذا الصميم، ألم يجمعوا اللغة فقط داخل تلك الرقعة الجغرافية التي حددوها؟ أولم يجمعوا المادة في مدة معينة؟ بل ربما إن تمسكهم بهذا المنهج هو الذي دفعهم إلى رفض بعض الشواهد الصحيحة كالقراءات القرآنية والأحاديث، لعدم سماعهم لها.

قسم العلماء قديما شبه الجزيرة العربية إلى أربعة أقسام، وأخذوا عن القبائل الشرقية والشمالية فقط، لأن ألسنتها لم تختل، بسبب انعزالها عن المؤثرات الخارجية، كقيس وتميم وأسد وطيء وهذيل، ولم يأخذوا عن لخم وغسان وجذام وغيرها لأنها تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها، ولم يأخذوا عن مكة وعن المدينة وعن البصرة والكوفة لأنهم حضر تخلو عن فصاحتهم، ويؤكد ذلك أبو نصر الفارابي في قوله:" الذي عنهم لقّنت اللغة العربية ومنهم أُتُتِيَ وعنهم أخذ اللسان العرب من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم تُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة إنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"(3)، أي المجاورة للحبشة أو الروم أو الفرس، فهذا رسم لغوي لشبه الجزيرة العربية يقدمه لنا الفارابي في كتابه.

أمّا عن الفترة الزمنية قد امتدت من العصر الجاهلي، 200قبل الإسلام كون النحاة عولوا كثيراً على الشعر الجاهلي، وانتهت في حدود القرن الرابع للهجرة، لفساد الألسنة، ويؤكد ذلك ابن جني قائلاً:"في نهاية القرن الرابع لم يعد هناك فصيح من العرب لا في البوادي ولا في الحواضر"(4)، ومن هنا كان امتناعهم عن الأخذ.

لقد التزم العلماء بهذا المنهج أيما التزام وأقصد هنا علماء البصرة، لأن نحاة الكوفة انفتحوا على كل القبائل وكل الشواهد، وسأوضح ذلك أكثر من خلال أصلين من أصول النحو العربي هما: السّماع والقياس.

أما القياس فأمره واضح وسهل، وكل النحو قياس، المشكله أو الشكالية نجدها مع السماع وكيفية تعامل النحاة معه، ولنبدأ بالمفهوم.

مفهوم السماع:

السّماع من سَمِعَ يَسْمَعُ الصوت، إذا أدركه بحاسة الأذن(5)، وهو المعيار الثاني الذي خضعت له رواية اللغة، أي كل ما سُمع من العرب فيستعمل من غير أن يقاس عليه, ولا غنى للغوي من اعتماد

السماع ما دامت اللغة تؤخذ سماعا من الرواة الثقاة ذوي الصدق و الأمانة على حد تعبير ابن فارس الذي روى عن الخليل قوله: (إنّ النّحارير ربما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس و التّغنيت, قلنا فليتحرّ آخذ اللغة و غيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة"(6)، وإلى مثل ذلك ذهب السيوطي في قوله:"هو ما ثبت في كلام ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثه وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"(7)، والسمع على هذا مرتبط بالنقل كمكمّل له.

شروط السماع: (النقل)

لم يكن السماع مطلقا بين البصريين والكوفيين، فالبصريون وضعوا شروطاً للأخذ عن العرب يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1-أن تثبت اللّغة سماعا عن العرب الفصحاء وحدهم بسند صحيح يلزم العمل بها والتقيّد بسننها و أحكامها.

2-أن يكون النّاقل عادلاً رجلاً كان أو امرأة, حرًّا كان أم عبداً, و لابد من توفر شرط العدالة الخُلُقي في الناقل لأن الفاسق لا يقبل نقله, و ذهب بعضهم على سبيل المثال اشتراط ناقلين عادلين أسوة بالشهادة الشرعية, ليصح نقلهما و يدرأ عنهما احتمال إنفاقهما على الكذب.

3-أن يمت النقل عمن يكون قوله حجة دامغة في أصل اللغة ولا يجوز النقل عمن فسدت لغتهم بسبب الاختلاط العرقي واللغوي, ولهذا لا يشترط في العربي المحتج به والمنقول عنه سماعا شرط العدالة كالراوي عنه.

4-أن يكون ناقل العربية سمع من المنقول عنهم مباشرة وبدون واسطة, وإلا بطل نقله وانتقص مسموعه.

5-أن يسمع من الناقل في حالة تحوله إلى المنقول عنه بالحس أيضا,فيزداد بذلك عدد الناقلين الذين يربطهم بالمشافهة رباط العنعنة(8)، وليست أي عنعنه وإنما تلك التي تؤدي إلى ثقاة من القبائل التي لطالما تفاخروا بالأخذ عنها وتعصبوا لها ممن نعتوهم بحرشة الضباب وأكلة اليرابيع.

مصادر السماع:

اعتمد النحاة في عملية السّماع على مصادر رئيسة وهي ثلاثة القرآن الكريم, الحديث الشريف,وكلام العرب الفصحاء شعرا أو نثرا, و نستهل حديثنا بالقرآن الكريم.

القرآن الكريم:

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب, وأصح منه نقلا, و أقر النحاة بأنه كلام الله أجري على كلام العباد لذلك جاء على لغتهم. وعلى هذا من الواجب الأخذ بآياته في الاستشهاد النحوي.

فالمتصفح لكتب النحو قديما يقف على تلك الآيات القرآنية التي ساقها النحاة من أجل تنظيراتهم، ولم يقف الأمر على القرآن فقط بل تعداه إلى القراءات القرآنية، والأمر مختلف، فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان كما يقول الزركشي في البرهان,الأول هو الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم بيانا وإعجازا والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة ونطقا وضبطا(9)، فكان ذلك إيذانا بتعدد الأوجه الإعرابية, وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية, ففتح باب "الجواز" في النحو و هو باب دخل منه خلاف كبير و جدل كثير(10).

و من أجل ذلك وضع النحاة لمعرفة القراءات الصحيحة شروطاً ثلاثة وهي :

1- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه.

2- أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

3- أن يصح سنده عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

فكل قراءة وافقت الشروط الثلاثة، هي القراءة الصحيحة(11) التي لا يجوز ردها ولا يحلّ إنكارها.

هذا جميل غير أن المتصفح لكتب النحاة يخرج حتما بنتيجة واحدة مفادها أنهم أغفلوا جانبا من تلك القراءات التي كانت لتغير أو تصحح بعض القواعد التي توصلوا إليها سابقاً، ولم يكتف نحاة القرن الرابع برد بعض القراءات بل إنك تلفاهم يعيبونها ويخطئون أصحابها.

فإذا عدنا إلى سيبويه مثلا نجده قد اختزل كثيرا مادة القرآن في كتابه الملقب" بقرآن النحو"مقارنة بالشعر، ومع ذلك إنه لم يتعرض لأي قراءة بالرد، بل إنه انصرف عنها انصرافا غير مجرّح، على عكس المبرد تماما، حيث ذهب الأخير إلى التعقيب على القراءة والقارئ كما فعل مع قراءة نافع لقوله تعالى:" وَجَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَائِشَ"،قائلا أن نافع لا يدري ما العربية؟ وأن الأصل هو (مَعَايِشْ)، لأنها جمع الفعل الثلاثي (عَيَشَ).

ومثله أيضا رفضهم لقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى:" الَّذِي تَسَّاءَلون بِهِ والأَرْحامِ" بجر الاسم عطفا على الضمير السابق، لأنهم استنبطوا قاعدة من قبل تؤكد عدم العطف بين الاسم والضمير إلا بإعادة الخافظ.

كذلك تعجبهم من قراءة نافع لقوله تعالى:"هَؤلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطهَرَ لكُم" بالنصب، لأن الضمير كما أقروا لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أوما أصله مبتدأ وخبر، وعليه تقرأ بالرفع لا بالنصب.

هذا وغيره من أمثلة أخرى كثيرة يضيق المقام لذكرها هنا، تؤكد أن النحاة أحيانا كانوا يخضعون القراءة إلى قاعدتهم وليس العكس، وكان لهم أن يجددوا أو يصححوا قواعدهم انطلاقا منها.لأن القراءة حجة في اللغة وأصحابها من العرب الذين يحتج بلغتهم.

أما القراءات التي وافقت القياس فاحتج بها النحاة على القاعدة في عمومها, ومعنى ذلك أن طعن النّحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعد طعنا في القرآن نفسه , لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها.

2- الحديث الشريف:

مع إجماع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب وأن الحديث إن صحت نسبته إليه وثبت أنه قاله بلفظه فلا مجال لدفعه في الاستشهاد. ولا في الاحتجاج في التقعيد لكن النحاة لم يعترفوا بتحقق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة قوله صلى الله عليه و سلم :" من كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده في النار "(12) فوجب على النحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيا مباشرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من الصحابة وهم عرب خلَّص من ذوي السليقة والفصاحة .فلو أن واحدا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدّى المعنى بألفاظ صحيحة من عنده, فهم إما عربا أقحاحا يصدق عليهم ما صدق عن الصحابة رضوان الله عليهم , و إما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص, وهؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح أي أن هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يرون ما معهم من أحاديث لم تخالف القواعد أكثر مما خالفه الشعر العربي و يقول السيوطي :" أن كلام النبي صلى الله عليه و سلم يستدل منه بما ثبت أنه على اللفظ المروى و ذلك نادرا جدا أي أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فنجد رواية واحدة جرت في زمانه صلى الله عليه و سلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعا نحو ما روى من قوله (زوجتكها بما معك من القرآن) و رواية أخرى (خذها بما معك) نعلم أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يلفظ جميع هذه

الألفاظ و إنما الرواة جاءوا بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب(13)، فالسيوطي دعم رأي الرافضين للحديث إلى ما ذهبوا إليه ابن الضائع و أبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة "أكّلوني البراغيث" "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأكثر من ذلك حتى صار يسميها"لغة يتعاقبون" ولا يسعنا هنا إلا القول بأن" ترك الاستشهاد بالحديث التي يرويها هؤلاء وأمثالهم خسارة كبيرة أنزلها بالعربية، تشدد النحاة و تعصبهم إذ ما كان يضرهم لو أنهم وقفوا من هؤلاء الرواة موقف الأدباء و رواة العرب , عندما تنبهوا إلى زيف بعض الرواة فرفضوه و نصوا على من صحت ملكته منهم فقبلوا روايته"(14), إنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص الموثوقة التي تصلح لأن تكون من المصادر التي يرجعون إليها بكلّ ثقة عندما يريدون تدوين أحكامهم .

أما نحاة الأندلس فنجدهم أول من استشهد بالحديث من أجل التقعيد لا الاستئناس، وأولهم كان ابن خروف، فلذلك تمكنوا منة الوسع في القواعد النحوية والصرفي على شاكلة حذف النون من دون علة.

3-كلام العرب :

المقصود به الشعر و النثر قبل الإسلام و بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين و شيوع اللّحن و هذا ما جاء به السيوطي في قوله:" و أما كلام العرب فيحتج به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "(15) وهناك معايير حددت لجمع اللغة منها الأخذ عن أعراب البادية و منع من الأخذ عن الحضر و سكان البراري المجاورين للأمم الأخرى وحددوا قبائل معينة يأخذوا عنها اللغة يقول السيوطي : " والذين عنهم تقلت العربية وبهم اقتدى و عنهم أخذ اللسان العربي ومن بين قبائل العرب هم قيس, تميم, أسد, فإن هؤلاء عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم من سائر العرب"(16) فكان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر, ولغة الشعر خاصة تسعى إلى تحقيق الغاية الجمالية أوّل ما تسعى و لو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية, كما تتسم بالقرائن اللفظية(17) وكان الرواة يحفظون أشعار القبائل المختلفة, ولكل قبيلة راوية, فنحن مثلا لم نسمع عن راوية كان يلقي شعر امرئ القيس بلهجة كندة ولا شعر زهير بلهجة مزينة وغيرها.

إذا نجد أن النحاة القدامى أولوا الشعر عناية فائقة مع أن بعضه منتحل مفتعل، ولم يركزوا على كلام الخالق ولا كلام الصادق الأمين، فتجدهم يقدمون بيتا شعريا لرجل أو امرأة غير معروفين

على حمزة أو نافع أو غيرهما، وأكبر دليل على ذلك أن سيبويه لم ينسب بيتا واحدا لصاحبه، فأما ما نجده في كتابه فمن عمل الجرمي في القبرلن الرابع للهجرة، حيث نسب ألفا ولم يتمكن من معرفة الخمسين الباقية.

لا يسعنا هنا إلا القول أن النحاة كانوا أمام مواد هامة جدا كان من شأنها أن تأثر على معظم القواعد النحوية المستنبطة، لكنهم لم يفعلوا، مقدمين الشعر على القرآن والحديث.

1-ابن خلدون،المقدمة، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، مصر،دت، ص546.

2-المهدي بوروبة، أطروحة دكتوراه دولة في اللغة، ظواهر التشكيل الصوتي عندالنحاة واللغويين العرب حتى نهاية ق3، تلمسان،2001-1422،2002-1423هـ،ص16.

3-الفارابي، كتاب الحروف، حقق له وعلق عليهمحسن مهدي، دار المشرق،بيروت-لبنان، دط، دت، ص19.

4-ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروتن لبنان،ص47/1.

5- ابن منظور، لسان العرب، ط1، 1955، بيروت، لبنان، مادة(سمع).

6- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ووسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: فاروق الطبع، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ1993، ص62.

7- السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم،القاهرة، 1975، ص48.

8- ابن جني، الخصائص، ص46/1-47.

9- ابن الأنباري، لمع الأدلة،ص 34-35.

10-عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي،بيروت، 1978، ص26.

11-ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الصناه، القاهرة، دت، ص9/1.

12-أحمد أمين، فجر الإسلام، سلسلة أنيس، تح: علي الكنز، 1989،ص341.

13-السيوطي، الإقتراح ص 56.

14-عبد الكريم بكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص93/92.

15-السوطي، القتراح 33.

16-الفارابي، الحروف 19.

17- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، سلسلة عالم الكتب، ط3، 1418هـ1998، ص95.